

## مقالات

### فيصل حوراني\*

#### بينما الانتفاضة مستمرة، جمود سياسي ومستقبل غامض

لو بحثنا عن الدوافع التي أطلقت الانتفاضة الفلسطينية، الدوافع العميقة ذات التأثير المستمر، لوقعنا على بعضها في الوضع الذي نشأ منذ سنة 1948، وعلى بعضها الآخر في الوضع الذي تفاقمت مضارته منذ سنة 1967. أما أشد الدوافع تأثيراً وأوسعها حضوراً في البال فهي تلك التي تراكمت منذ سنة 1993، سنة اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي، سنة اتفاق أوسلو. فمع هذا الاتفاق، نشأ وضع وقع الفلسطينيون فيه تحت سطوة إملاءات القوة الإسرائيلية كما لو يقعون تحت سطوتها من قبل. وقد اتسم هذا الوضع بتباين صارخ بين استفحال هذه السطوة وبين الآمال التي بثها الاتفاق بشأن السلام القادم والرفاه والحقوق الفلسطينية التي ستلبي، وما إلى ذلك، ولأن هذا الوضع استمر سبعة أعوام كاملة من دون أن يتوفر ما يساعد على الأمل بانحسار السطوة الإسرائيلية، أو بتوقف تردي الأحوال المعيشية، فقد تراكم ضيق الجمهور الفلسطيني به إلى أن بلغ ذروة الانفجار.

ضاق الجمهور الفلسطيني بالختل الإسرائيلي: إطالة أمد المفاوضات مع التفلّت من تنفيذ الاستحقاقات التي تنجم عنها؛ إدخال المفاوضات في دهاليز تفصيلات تفضي إلى تفصيلات أخرى من دون نهاية؛ تنشيط أعمال الاستيطان وقضم الأراضي بينما المفاوضات جارية، وتشديد مظاهر التسلط والتوسع في إجراءات القمع والعقوبات الفردية والجماعية في أثناء ذلك. كما ضاق هذا الجمهور بسلوك السلطة الفلسطينية التي تابعت التفاوض من دون أن تتمكن من إيقاف الختل الإسرائيلي. وضاق الجمهور على الخصوص بمظاهر الفساد واستشرائه المطرد وغياب سلطة القانون، بل غياب القانون ذاته في أحوال كثيرة. كما لاحظ

\* كاتب من فلسطين.

كيف تتضافر سطوة الاحتلال ومظاهر الفساد فيفضي تضافرها إلى مزيد من التردّي في أحواله المعيشية، فضلاً عما يؤدي إليه من استبعاد الأمل بتحقيق مطالبه الوطنية. والحال أن التردّي الذي نشير إليه بلغ درجة خطيرة، حتى لو قيس بما كان عليه الوضع في ظل الاحتلال ذاته قبل اتفاق أوسلو، فكيف لو قيس بالآمال التي روجها الأوسلويون!

هذا الوضع، بسماته التي أشرنا إليها والأخرى التي أغفلنا ذكرها، أحدث مزاجاً عاماً مركباً قوامه الإحساس بالخذلان، وتآكل الثقة بالقيادة الوطنية، وتعزز القناعة بأن طريق المفاوضات لن يفضي إلى أي تحسن. ومع هذا، وفي مواجهته، تنامت الدعوة إلى تبديل الوضع واستحضار الحاجة إلى مقاومته. وقد انطوى هذا المزاج على توهين ثقة الجمهور بالسلطة الوطنية، مثلما انطوى على تنامي البغض للاحتلال. وتعززت القناعة بأن دحر الاحتلال يتطلب النهوض إلى مقاومته. ولأن السلطة تشبثت بنهج التفاوض، واتخذت تدابير ضد مبادرين إلى مقاومة الاحتلال بالعنف، فإن فجوة عدم الثقة بها اتسعت. ولم يلبث أن برز ممثلون لهذا المزاج من داخل الأوساط المؤيدة للسلطة، بالإضافة إلى ممثليه الأقدمين في أوساط المعارضة.

أمّا الوضع الذي جعل انطلاق الانتفاضة أمراً محتوماً فقد تبلور في نحو حاسم مع الشروع في التفاوض بشأن صوغ الوضع النهائي. ومن هنا ربما ينبغي أن نبدأ.

\*\*\*

لئن كان في إمكان السلطة أن تتدبر أمرها مع سخط الجمهور في أثناء المفاوضات والمباحثات المتصلة بمسائل الوضع الانتقالي، وسواء تدبرت السلطة أمرها هذا بالتّي هي أحسن أو بالتّي هي أسوأ، فقد توفر لها هذا الإمكان ما دام في متناولها دغدغة الآمال بشأن الوضع النهائي. أمّا عندما أشهرت مفاوضات كامب ديفيد الفلسطينية - الإسرائيلية - الأميركية أن سقف ما يعرضه الإسرائيليون وأكثره سخاء يظل دون أي حد أدنى يقبل به أي من الفلسطينيين، بمن فيهم أكثرهم ليناً، فقد اتضح للجمهور أن الآمال التي درت دغدغتها لم تكن سوى أوهاام، وسادت القناعة بأن التفاوض مع إسرائيل من دون ممارسة الضغط الذي يوجعها لن يفضي إلى تحصيل المكاسب المتوخاة، وغلب الاعتقاد أن إيجاع المحتل بالنهوض إلى مقاومته هو الأسلوب الوحيد القادر على قطع مسلسل ختله وزحزحته عن تعنته. ولتعزيز هذه القناعة، استحضرت تجربة المقاومة المسلحة في الجنوب اللبناني وعبرها ونتائجها بتمامها.

في هذا الوضع، وفرت زيارة أريئيل شارون الاستفزازية في 28 أيلول / سبتمبر 2000 إلى المسجد الأقصى الصاعق الذي فجر مخزون السخط، علماً بأن المخزون كان سينفجر بهذا الصاعق أو بأي

صاعق آخر، أو حتى بلا صاعق. وكما قد تنطوي الضارة على نافعة، فإن توفر هذا الصاعق بالذات أدى دوراً في توجيه انفجار السخط ناحية الاحتلال الإسرائيلي وحده لا ناحية الاحتلال والسلطة معاً، أو ضد السلطة وحدها. لقد رسم الدم الذي سفح في باحة المسجد الأقصى خريطة ردة الفعل الشعبية القادمة، ووجه السهم في الاتجاه الصحيح، وساعد على ألا تغيم الرؤية الشعبية بتأثير المرارات، أو تتبدد الجهود في اتجاهات شتى. ومما ساعد على دفع الجهد في اتجاه المحتل أن ثبات الوفد الفلسطيني ضد الضغوط الإسرائيلية والعربية والأميركية، وخصوصاً الأميركية، التي انصبت عليه في كامب ديفيد، ورفضه التفريط في حق السيادة الفلسطينية على القدس العربية وفي حقوق اللاجئين، قلصا فجوة عدم الثقة بين القيادة الفلسطينية وجمهورها، وأعادا إلى الأذهان ما اتصفت به هذه القيادة من حنكة وشجاعة في منعطفات سابقة.

ولو نسبنا انطلاق الانتفاضة إلى هذا الوضع الأخير وحده لصح قول القائلين إنها انفجرت بغتة على نحو تلقائي من دون إعداد مسبق. لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار ما تراكم مع توالي الأوضاع السابقة، لوجب القول إن الانتفاضة كانت ستنتقل سواء زار شارون المسجد الأقصى أو لم يزرها، وسواء ثبت المفاوضات الفلسطيني في كامب ديفيد أو زعزعت الضغوط ثباته. أما الإعدادات المسبقة فلها حديث آخر طويل. ومجمل هذا الحديث يتلخص في أمرين: لم يخطط أحد مسبقاً لتفجير المقاومة الساخنة ضد الاحتلال في وقت بعينه، أو وضع بعينه، لكن ما من أحد غفل إمكان بروز الحاجة إلى مثل هذه المقاومة في وقت أو غيره. ومع ضآلة الإمكانيات المتوفرة، وبغياب التخطيط القصدي المسبق، لم يبق أمام الجمهور الناهض إلى المقاومة إلا أن يستعير الوسائل المتبقية في البال من سنوات انتفاضة 1987 – 1993، أي الوسائل التي استخدمت وثبتت نجاعتها حتى حين كانت الإمكانيات المتوفرة أقل: المسيرات الشعبية، ومحاصرة جنود الاحتلال، وإعلاء الصوت عبر وسائل الإعلام، وما إلى ذلك مما انهمك فيه الجميع. ولأن استعارة هذه الوسائل لم تراع تبدل الحال عما كان عليه في إبان الانتفاضة السابقة، فقد اتسم استخدامها بسمتين: مشقة أكثر في الجهد المبذول، وخسائر أكثر، من دون أن يعني هذا أن الإيجابي من مردود الجهد كان قليل الأهمية.

في غضون ذلك، وكما يقع في أي حالة مماثلة، وخصوصاً كما يقع في حال الانتقال من نهج إلى غيره، نشأ جدل متعدد الموضوعات كان أبرزه الجدل بين الدعوة إلى الاحتفاظ بالطابع الشعبي لنشاطات المقاومة الناهضة (إقرأ، وفق المصطلح الغالب: الانتفاضة) وبين الدعوة إلى إضافة النشاطات المسلحة إليها، وكذلك الجدل بين الدعوة إلى حصر نشاط المقاومة داخل الأرض المحتلة المشمولة بالقرار 242 وبين الدعوة إلى مدها داخل الخط الأخضر. واختلط بهذا وذاك الجدل

بين الذين دعوا إلى توجيه الجهد ضد المواقع العسكرية والمستعمرات وحدها وبين الداعين إلى استهداف المدنيين داخل الخط الأخضر أيضاً.

والواقع أن هذا الجدل إن كانت له دوافع فلسطينية صرفة، فإن السلوك الإسرائيلي في مواجهة الانتفاضة قد ساهم لا في تأجيجه فقط، بل أيضاً في ترجيح رأي على آخر، وفي توسيع القناعة الفلسطينية بسلوك أو غيره كما في تضيقها. فالإمعان الإسرائيلي في التنكيل، والتشدد في الإجراءات العقابية الجماعية، والتضييق على حركة الناس ومصادر أرزاقهم، وامتهان الكرامات الوطنية والشخصية، وما إلى ذلك مما صار معروفاً بتمامه، هذه كلها أدت دورها المتوقع في دفع مسيرة الانتفاضة الشعبية نحو استخدام وسائل العنف في مواجهة الاحتلال، واجتذبت أطرافاً كثيرة لاستخدامها، من الأطراف التي تردت أو تلكأت في البداية، بما فيها أطراف لا لبس في انتمائها صراحة إلى السلطة وأجهزتها الرسمية. ومع تفاقم البطش الإسرائيلي والإفراط في استخدام القوة المتفوقة، ما لبث أن أعيد الاعتبار إلى العمليات الاستشهادية التي تستهدف الإسرائيليين بلا تمييز، وخصوصاً إسرائيلي الخط الأخضر المدنيين. وبتأثير الحاجة إلى ترويع الإسرائيليين بأمل ثني حكومتهم عن الإمعان في البطش بالمدنيين الفلسطينيين بلا تمييز، وجدت العمليات الاستشهادية ما ومن يسوغها حتى بين الذين لم يغفلوا المخاطر التي تترتب عليها. وبهت خطاب السلطة في الاعتراض على العمليات إلى درجة أباح للجانب الإسرائيلي أن يتصور أن السلطة راضية عنها ويوجه إليها شتى الاتهامات.

وغني عن البيان أن الانهماك الواسع في المقاومة، ومساهمة أجهزة السلطة فيها، أديا بين ما أديا إلى تقليص الفجوة بين قوى النظام الفلسطيني كلها فساهما في جعل العلاقة بين السلطة والمعارضة سلسلة. فالسلطة التي بادرت إلى رعاية نشاطات المقاومة بصورة أو بأخرى، بسفور أو من وراء ستار، وخصوصاً النشاطات ذات النوعية العالية الأشد إيلاماً للجانب الإسرائيلي، أسقطت بهذا كثيراً من الشكوك التي أحاطت بسلوكها في السنوات السبع المنصرمة. والمعارضة التي فتحت أمامها أبواب كثيرة لاختبار سداد طروحاتها السابقة من خطئها كما وضعت على محك اختبار قدراتها الفعلية على المساهمة في مواجهة الاحتلال، تيسر لها أن تعرف باللموس الفارق بين أي دعوة سياسية وبين إمكان تحقيقها، بين الرأي وبين فرص فرضه في أرض الواقع. وبهذا بهتت الذريعة التي كانت تنسب قصور المعارضة ذاتها إلى موقف السلطة التي لا تجيز المقاومة، وترتب على المعارضة أن تختبر في هذا المجال بعض ما خبرته السلطة، فخف التلاوم، وبرزت الرغبة في البحث عن الهوامش المشتركة بين الجانبين. وهكذا، نحى مجرى الانتفاضة بعض نقاط الاختلاف بين أطراف النظام الوطني، وقضى بتجميد بعضها الآخر أو دحرجته إلى المراتب الأخيرة في سلم الاهتمامات. ونشأ وضع إن لم تتحقق فيه الوحدة الوطنية في المستوى المأمول به من قبل دعائها

المزمنين فقد تحققت مقادير ملموسة من التفاهم والتعاون والتنسيق العلني أو الخفي، وحل الحوار بين مختلف الأطراف محل التناوب، وتنحت أي دعوة إلى التصادم وبهتت الرغبة فيه. وفي هذا الوضع، شكلت "فتح" بتلويقاتها المتعددة الجسور التي قامت عليها أسس الحوار مع الأطراف الأخرى. وفي كل حال، ظل تفاقم البطش الإسرائيلي واستهدافه الأطراف جميعها، الموالية للسلطة والمعارضة، وخصوصاً الموالية، العاملين اللذين يفرضن الحاجة إلى التعاون ويبقيانها مدرجة في جدول الأعمال اليومي باستمرار.

\*\*\*

مع استمرار الحاجة إلى توسيع هوامش التفاهم وتنحية بعض الخلافات وتجميد بعضها الآخر، بقيت طبعاً الفوارق الجوهرية بين الطروحات السياسية حتى لو فرض الواقع التعبير عنها بهدوء ومن دون تناوب بالألقاب. فـ "حماس" والذين يجارون موقفها العقيدي ورؤيتها السياسية ظلوا دعاة إلى تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، وإعادة يهودها، أو إرغامهم على العودة إلى البلاد البعيدة التي يفترض أنهم ينتمون إليها. والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وغيرها من ممثلي التيار العربي القومي، التقدمي منهم وغيره، ظلوا على الحال السابق وإن اكتسى خطابهم المتشدد مسحة تعقل تبيح التسلح بالشرعية الدولية على أن يظل في البال أن تطبيقها لن يشكل نهاية المطاف في السير نحو تحرير فلسطين. أما "فتح" والمتحالفون معها على نهج التسوية السياسية، "فدا" وغيره، والموافقون على النهج من دون تحالف مع "فتح"، الجبهة الديمقراطية وغيرها، فقد ظلوا على خط التسوية، وإن اكتسى خطابهم الراهن مسحة تشدد بتأثير الأوضاع الملتهبة.

وكما جرت عليه العادة في أي وضع ملتهب، برزت الدعوة إلى الوحدة الوطنية، أي إلى استعادة التقليد الفلسطيني العتيق في الاتحاد إزاء الأخطار المداهمة، أو عند الحاجة إلى إنجاز مهمات جليلة. الدعوة، هذه، أبرزها ناس تحركهم دوافع متنوعة، دعاة الخير أصحاب نداء أحبوا بعضكم بعضاً واتحدوا في الملمات، ودعاة صب الجهد الوطني كله في اتجاه الضربة الرئيسية وتجنب تبديد القوى القليلة المتيسرة في اتجاهات لا تقتضي طبيعة المواجهة مع الاحتلال الاتجاه إليها في الآن، والآخرين الذين يجدون في ترديد الدعوة إلى الوحدة الوطنية وسيلة لتقليص ما ينهض في وجوههم من اعتراضات أو وسيلة لإحراج الآخرين، وما إلى ذلك. وما دامت الوحدة الوطنية تعني في الوضع الراهن ما ظلت تعنيه منذ منتصف السبعينات الفائتة، أي العمل على أساس هامش مشترك بين تيار الرفض بتلويقاته القومية والإسلامية وبين تيار التسوية بتلويقاته المتعددة، فإن البحث عن هذا الهامش في ظل الانتفاضة المتجددة جرى على عدة مستويات، واتصل بأساليب شتى. فالسلطة ومؤيدوها انطلقوا في دعوتهم على الجميع الالتفاف حول القيادة الوطنية التي هي قيادة السلطة ومنظمة التحرير في آن واحد، وتقوية هذه القيادة وهي ترعى

نشاط المقاومة وتسعى في الوقت ذاته لتحسين الموقف الفلسطيني في المفاوضات. أمّا مفهوم السلطة بشأن التطبيق العملي لدعوة الوحدة، فيكاد يتطابق مع دعوتها الآخرين إلى الالتحاق بالهيئات والمؤسسات القائمة من دون توفر الأمل بإحداث أيّ تغيير في طبيعتها أو في الأدوار المحدودة المتاحة لأيّ منها. أمّا الجبهة الشعبية والذين يجارونها فيتشبهون باعتقادهم أن الوحدة الوطنية لا تنشأ، ناهيك بأن تترسخ وتستمر، إلاّ بإنشاء برنامج سياسي للعمل الوطني، يلحظ فشل نهج أوسلو ومضاره وعقابيله حتى وإن لم يدر الظهر لمقتضيات الشرعية الدولية، برنامج يلتزمه الجميع من دون تفلت وتنشأ على أساسه هيئات ذات صلاحيات تتمكن بها من مراقبة التنفيذ وسد فرص التفلت. وأمّا "حماس"، المتأثرة كغيرها باتساع الدعوة، وكذلك بالحاجة إلى وحدة وطنية، فلا تظهر ما يقنع باستعدادها الانضواء تحت راية منظمة التحرير، أو الاشتراك في الهيئات التي نشأت بموجب اتفاق، ولا تنحي طروحاتها العقيدية والسياسية التي أبقتهما في السابق بمنأى عن المنظمة وهيئات السلطة، ولا تقبل "حماس" أن تشكل الدعوة إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية أساساً للبرنامج المشترك. والشرعية عند "حماس"، الشرعية الوحيدة التي تعتمدها في دعوتها وسلوكها، هي الشرعية الربانية وفق تفسيرها هي لهذه الشرعية، أي التفسير الذي لا يجيز لأيّ أحد التفريط ولو في شبر واحد من أرض فلسطين، أو الإقرار بأيّ حق لليهود في أيّ جزء من أجزائها. أمّا الوحدة الوطنية فتصور "حماس" في شأنها ما تتصوره، وهي أنها متحققة أو ممكنة التحقق حين ينهمك الجميع في القتال ضد العدو. وفي يقين ناس "حماس" أن الأمور آيلة إلى انهماك الأغلبية في هذا الاتجاه.

وفي المحصلة، إن لم تتحقق الوحدة الوطنية فإن تواتر الدعوات إليها لم يبق بغير نتائج. ففي ميدان الفعاليات الشعبية تشرف الهيئات التي تتمثل فيها القوى الوطنية والقومية والإسلامية جميعها بمقدار ملموس على تنظيم هذه الفعاليات. وفي ميادين المجابهة بالعنف، يتحقق مقدار من التفاهم وتوزع الأعباء، إن لم يرتق إلى حد التنسيق الكامل فإنه لم يبق في قاع التيه والتعارض الكاملين. وفي كل الأحوال، طغت الرغبة في الاحتكام إلى الحوار على أي عنعنات، واتصل هذا الحوار بلا انقطاع.

هنا ربما يجب إجمال الحديث عن هذه النقطة المهمة بقول ما يساعد على نبذ الأوهام وتنحية مضارها. فتشبهت رافضي التسوية برفضهم، وتشبهت دعاة التسوية بدعوتهم، لا يبيحان صوغ برنامج يتفق الجميع عليه بتمامه. وكل بحث عن وحدة وطنية قوامها مثل هذا البرنامج ليس سوى عبث وتبديد للجهد. أمّا المطلوب مما هو ممكن التحقق، فهو الاتفاق على برنامج لإنهاء احتلال إسرائيل للأرض المشمولة بالقرار 242، وتحقيق سيادة الشعب الفلسطيني على هذه الأرض أيضاً، وبناء دولة الفلسطينيين المستقلة فيها. إلاّ إن إنشاء مثل هذا البرنامج يقتضي

ارتقاء بالفكر السياسي للأطراف كافة، يقترن بارتقاء في السلوك. وفي قناعة كاتب هذه السطور أن المستوى المتوفر الآن لا يتضمن على الدرجة اللازمة من هذا الارتقاء، والبون بين هذا المستوى والمستوى المطلوب لا يزال شاسعاً. وفي القراءة المدققة لمواقف الأطراف الرئيسية تظهر نيات مضمرة لا تتفق مع الكلام المعلن. فالسلطة التي لا تقطع الأمل بالعودة إلى مسار المفاوضات، حتى وهي تجهد لتحسين فرصها فيها، ليست معنية حقاً بأن تثقل على نفسها وتقيّد حركتها القادمة بضم القوى الراضية إلى هيئاتها. و"حماس" التي يتصور ناسها الآن أن طريق المفاوضات يتنحى لحساب طريق العنف، غير معنية هي الأخرى بتكبير حركتها بالتزام هوامش مشتركة سياسية مع دعاة التسوية. أمّا الجبهة الشعبية التي زاد وزنها زيادة نسبية، فإنها تدرك من جانبها أن من المتعذر إلزام السلطة ببرنامج ونهج في السلوك يتفقان مع طروحاتها هي مثلما أن من المتعذر الرضى ببرنامج السلطة ونهج سلوكها. أمّا حزب الشعب (الشيوعي سابقاً) فإن التفاعلات التي تعصف بهويته ووحدته منذ أعوام – أي منذ تحوله عن هويته الشيوعية نحو هوية غائمة الملامح – آخذة في التفاقم، الأمر الذي أبهت دوره في العملية كلها وجعل مساهمته في تحقيق الوحدة الوطنية أو غيرها قليلة الفعالية وأقل من مساهمته في الأنشطة الشعبية والسياسية. وما دام الحال هو هذا الحال فلا بد من تثبيت ما تحقق: سيادة نهج الحوار بدل نهج التناوب. كما لا بد من استمرار الجهد في اتجاه الارتقاء والمضي قدماً في إشكال التفاهم والتنسيق والأنشطة المشتركة. وفي هذا السياق يرد الجهد المطلوب لمكافحة الفساد، السياسي منه والاجتماعي والإداري وكذلك، طبعاً، المالي. وإذا كان صحيحاً أن السلطة لم تبد استعداداً كافياً لتبديل سياستها من أجل اجتذاب الآخرين إلى هيئاتها، ولم تتجه إلى مكافحة الفساد أو تظهر استعداداً للتخلص منه، فإنه ليصح أيضاً أن جهد المعارضة لمكافحة الفساد لم يرتق إلى مستوى إقناع الجمهور بأنها جادة في هذه المسألة. وقد لاحظ الجمهور أن دعوات مكافحة الفساد كثيراً ما تهن عندما يتلقى الدعاة ترضية أو أخرى، وأن التهيب من الاصطدام بمراكز نفوذ الفاسدين يفعل فعله هو الآخر في توهين هذه الدعوة. وقد بقي قرار السلطة أسير التفرد الذي يشكو الجميع منه إلا الفاسدون. ولم تتخذ إجراءات من طبيعة حاسمة لمكافحة الفساد، أو الحد من استشرائه. ولم يترتب على هذا، حتى مع استمرار الانتفاضة وبروز الحاجة إلى تطهير البيت، زخم جديد في النضال لتصحيح الوضع، حتى لكان الأمل بالتصحيح تلاشى وانتهى أمره.

هذا كله مع عوامل أخرى رسم الصورة القائمة الآن: انتظام التفاهمات وأشكال التنسيق التي أشرنا إليها من دون بلوغها حد التكامل، من جهة، واستمرار السلطة التي وهن نضال المعارضة ضد أخطائها في سلوكها الباعث على الشكوى، من جهة أخرى، وفوق هذا وذاك تآكل الثقة الشعبية بأن ما هو إيجابي قد يصير أكثر إيجابية، أو بأن ما هو سلبي مرشح لأن يصير أقل

سلبية. ولئن صح أن حوار البحث عن هوامش مشتركة صار أكثر سلاسة مما كان عليه الأمر قبل الانتفاضة، فإن تشبث كل من السلطة والمعارضة بالتباينات الجوهرية في البرنامج السياسي لكل منهما يفعل فعله في تغييب فرصة إرساء وحدة وطنية شاملة وراسخة، ويحول سلوك الطرفين، السلبي والإيجابي، إلى رتابة ويعيد إلى ساحة التأثير كثيراً من العوامل التي أجمت سخط الجمهور في السابق، أو ولدت لديه الإحساس بالإحباط والخذلان. ومن المشكوك فيه أن يتبدل هذا الوضع إلا في حال جرى التبدل في اتجاه مزيد من السلاسة، ومزيد من التفاهم على الأمور الجارية في علاقات القوى السياسية بعضها ببعض، من دون أن يتبدل الجوهر.

\*\*\*

أفضى تنوع البرامج وتشبث كل قوة ببرنامجها إلى تنوع أساليب مواجهة الاحتلال، واحتدام الجدل بشأن نجاعة أسلوب أو غيره. فالسلطة وفريقها تصورا أن الجهود كلها يجب أن تصب في طاحونة السعي لاجتذاب إسرائيل من جديد إلى مائدة المفاوضات السياسية، وتحسين فرص المفاوضات الفلسطينية. وعند السلطة هذا هو الهدف الذي ليس ثمة هدف أكثر منه إلحاحاً أو أهمية. وإذا أفضت التطورات المتلاحقة، وخصوصاً الضغوط العربية والدولية، إلى حمل السلطة على تجزئة هذا الهدف ذاته، فقد بقي الأمل بإرغام إسرائيل على العودة إلى مائدة المفاوضات هو المحرك الأول. من هنا، رعت السلطة أو مارست بنفسها كل أشكال الكفاح المتيسرة التي تصورت أنها ستحرم إسرائيل الاستمرار في التمرس وراء الدعوة إلى الأمن وحده. وقد ترتب على رعاية السلطة أو ممارستها لأنشطة المقاومة بكل تلويناتها عدة مظاهر، أحدها هو هذا الذي وسع شعبية قيادة السلطة، وثانيها هو الذي ملك هذه القيادة مفاتيح توجيه المقاومة، تصعيداً أو تهدئة، بحسب الأحوال ومقتضيات الاقتراب من الهدف. وإزاء ذلك، تشبثت "حماس" من جانبها، ومعها القوى الأخرى التي تهدف إلى إلغاء نهج التفاوض من أساسه، بإبقاء مفاتيح سلوكها بمنأى عن تأثير السلطة ونهجها. وقد انطبق هذا على مفاتيح الجهد السياسي والاجتماعي وكذلك، طبعاً، العسكري.

واللافت للنظر في هذا الواقع المركب أن كل واحد من فريقيه، إن لم نقل فرقاه، يعتقد أن توالي الأحداث يظهر أنه هو الذي على صواب. ولأن اختلاط المواقع قائم، ليس بين قوة وأخرى فحسب، بل أيضاً بين تيار وآخر في القوة الواحدة، وربما في الفرد الواحد، فقد صار من الصعب، إن لم يصير من المتعذر، إجراء روز يقيني لموازن القوى المؤيدة لرأي أو لغيره. وليس غريباً، إذًا، أن أعمال قياس الرأي العام وتوجهاته، الأعمال التي برع فيها الفلسطينيون خلال السنوات السبع السابقة وتبارت فيها مؤسسات تتمتع بثقة وقدرات عالية، قد تراجعت نسبياً في أثناء الانتفاضة.

\*\*\*



في غضون ذلك، تركّز جانب من الاهتمام الفلسطيني، اهتمام النخب مثل اهتمام الشارع، على التطورات السياسية الجارية في الساحة الإسرائيلية. وإذا كان في متناول القارئ معرفة هذه التطورات السياسية الجارية في الساحة الإسرائيلية. وإذا كان في متناول القارئ معرفة هذه التطورات التي تغطيها وسائل الإعلام على أوسع نطاق، فلعل من المفيد هنا أن نرصد قراءة الجانب الفلسطيني لها، وما تستخلصه قواه السياسية منها.

إن أول ما يجتذب الانتباه، في هذا المجال، هو أن الجانب الفلسطيني لم ينشغل بعد انتفاضته بالبحث عن تمايزات بين القوى الإسرائيلية الصهيونية المتعددة. وفي الإمكان الجزن أن لغة صديقي فلان أو شريكي فلان قد اختلفت كلياً من خطاب السلطة الفلسطينية، وينطبق هذا على خطابها في المجال الخاصة أو على خطابها المعلن. أمّا ما حل محل تلك اللغة، فهو الانتباه إلى اشتراك القوى الصهيونية كلها في العمل على تطويع الفلسطينيين، وحملهم على خفض مستوى تطلعاتهم الوطنية والشخصية باستمرار. ولا يندر أن يسمع المرء في المجالس الخاصة نقد الأوسلويين الفلسطينيين لمسلكتهم في سنوات التفاوض، وإقرارهم بأنهم خدعوا. وقد انتبه الجميع لوجود استمرارية في السياسة الإسرائيلية، وفي السلوك. فالحكومات الإسرائيلية الخمس، التي تعاقبت منذ اتفاق أوسلو، مارست جميعها الختل، وتفلتت من تطبيق التزامات الوضع الانتقالي، مثلما صبت مقداراً أو غيره من البطش على الجمهور الفلسطيني. وإذا تعلق الأمر بالانتفاضة، فحكومة براك هي التي شرعت في الإفراط في استخدام القوة العسكرية ضد المنتفضين الفلسطينيين، حتى حين كان الطابع السلمي هو الغالب على نشاطاتهم. وحكومة براك هي التي افتتحت أيضاً نهج الربط بين العودة إلى المفاوضات السياسية وبين وقف الانتفاضة. وشارون، الذي حل محل براك في رئاسة حكومة إسرائيل، اجتذب حلفاء أساسيين من حزب العمل، حزب براك، وجاراه هؤلاء حين أفرط، بدوره، في استخدام القوة وأقفل باب العودة إلى أي مفاوضات سياسية إقفاً محكماً. وإذا تميز شارون من براك بدعوته العلنية إلى البطش بالسلطة الفلسطينية ذاتها، فقد ظل حتى الآن أسير الكوابح المحلية والإقليمية والدولية، وخصوصاً الدولية، التي تقيد يديه. ولم يقد دليل واحد على أن حزب العمل لم يكن ليبطش بهذه السلطة في أي لحظة تكف فيها هذه الكوابح ذاتها عن إحداث تأثيرها. ومع حديث زعماء حزب العمل عن تمييزهم من شارون في هذه النقطة بالذات، بقي ظاهراً لعيان الفلسطينيين أن حكومة براك سبقت حكومة شارون في العمل على إضعاف السلطة. وحكومة براك هي التي افتتحت مسلسل تدمير مقار السلطة والتضييق على ناسها، فضلاً عن كل ما فعلته للتضييق على المواطنين الفلسطينيين مما ظنت أنه قد يزعزع التفاهم حول سلطتهم.

وفي القراءة الفلسطينية للتطورات الإسرائيلية يلحظ المدققون شيئاً آخر تميزت به حكومة شارون. فهذه الحكومة الأشد إيفغالاً في الجريمة تعلي شأن الأمن في خطابها كغيرها من حكومات إسرائيل، لكنها تدرك كغيرها استحالة توفير الأمن أو حتى الأمل بتوفيره من دون مبادرات سياسية تشتمل على الاستجابة لمقدار معقول من المطالب الفلسطينية، حتى لو أضمرت النية على عدم تنفيذها. وهي تعرف أن حكومات إسرائيل الأربع التي سبقتها انهارت بتأثير فشلها في تقديم مبادرات سياسية مقبولة من الجانب الفلسطيني، وفشلها بالتالي في توفير الأمن. وعلى الرغم من هذا فإن حكومة شارون، وهذا هو ما يميزها من سابقتها، بدت صارمة في استبعاد أي مبادرة سياسية أو القبول بأي مبادرة جاءت من أطراف أخرى. وفي هذا السياق، لم يقتصر الأمر على رفض الشروع في أي حديث سياسي مع الجانب الفلسطيني، بل تعداه، ربما لأول مرة في تاريخ العدوان الإسرائيلي، إلى استبعاد السياسي من خطاب الحكومة الموجه إلى جمهورها الإسرائيلي ذاته. وإذا استحضرت أحد ما حكاية الـ 42% من أرض الضفة التي عرض شارون ذات مرة أن يمنح السلطة الفلسطينية حق إنشاء الكيان الفلسطيني عليها، فلا بد من التذكير بأن هذا العرض كان أقرب إلى نكتة سمجة، وما من أحد أخذه على محمل الجد، حتى من الإسرائيليين أنفسهم، أو رأى فيه مبادرة قد يستحوذ شارون بها على مفتاح الأمن.

ومع غياب السياسي، ومع الإمعان في البطش، بدا جلياً أن ما تبثه حكومة شارون إلى جمهورها الإسرائيلي هو العمل على تأجيج المشاعر البدائية ونوازع الطمع العدوانية في هذا الجمهور: الانتقام، والتعطش إلى دم الشعب الفلسطيني، وانفلات المطامع في الاستحواذ على أرضه وخيراتها.

وسواء جرى هذا بدافع الحرص على استبعاد الحل السياسي استبعاداً تاماً كي يمكن فرض الواقع الشاروني بالقوة، أو عكس طبيعة إجرامية صرفة، فقد أفضى إلى نتيجة واحدة: اجتذاب التأييد الشعبي الإسرائيلي لحكومة شارون على قاعدة البطش بالفلسطينيين، والولوغ في دمائهم، ورهن مصير الحكومة وفرص بقائها في الحكم بتأجيج النوازع البدائية، واستبعاد البحث السياسي عن حل.

وفي القراءة الفلسطينية لهذا المسلك يسود اعتقاد عام أن شارون يريد القضاء على السلطة الفلسطينية، والفتك بالجمهور وقواه السياسية الباحثة عن تسوية سياسية، وإبقاء شعب فلسطين بغير ممثلين معترف بهم من الأطراف المعنية بهذه التسوية. يفعل شارون هذا لأنه يتوخى دفع المناطق الفلسطينية إلى الفوضى، أو وضعها تحت سطوة قوى تبطش بناسها، الأمر الذي يسهل عليه المضي في تحقيق حلمه الإجرامي بمد رقعة السيادة الإسرائيلية الرسمية، وبناء إسرائيل الكبرى، ودخول التاريخ بوصفه قائد حرب الاستقلال الثانية. وكل هذا أفضى إلى تشكل قناعة

يعتمدها الجميع: لا تسوية، بل لا بحث عن تسوية ما دامت حكومة شارون موجودة: كما أفضى إلى ارتسام هدف لا خلاف بشأنه: العمل على إسقاط حكومة شارون بما هو شرط لا بد منه لإعادة الاعتبار إلى العمل السياسي. ويرى الفلسطينيون أن الدول العربية، على كل ما تتسم به ردات فعلها من وهن، سوف تؤيد أي عمل يجري في اتجاه إسقاط حكومة شارون. والأمر ذاته ينطبق، على نحو أو آخر، على مواقف الدول الأوروبية التي توقعها أعمال شارون الإجرامية في حرج لا فكاك منه إلا بتنحيته عن قمة السلطة في إسرائيل. أما الإدارة الأميركية، في القراءة الفلسطينية لتوجهاتها شرق الأوسطية، فإنها لن تستاء لو أمكن حقاً أن يسقط شارون، ولن توقف أي جهد يهدف إلى إسقاطه حين لا يمس هذا الجهد مصالح إسرائيل ذاتها.

\*\*\*

وفي إجمال الصورة كما تبلورت خلال الأشهر العشرة الأولى من عمر الانتفاضة، يظهر أن حكومة شارون ممعنة فيما بدأت حكومة براك وطورته هي: الاتكاء على تفوق القوة الإسرائيلي والتأييد الأميركي لإسرائيل أياً ما كان عليه مسلك حكوماتها. وباتكاء حكومة شارون على هذه القوة فإنها تواصل الفتك بالشعب الفلسطيني، وبالقوى التي تمثله وتقود كفاحه الوطني. وتلجم هذه الحكومة ردات الفعل العربية، وتتحدى ردات الفعل الدولية، وتواصل تنشيط أعمال الاستيطان وقضم الأراضي. وفي غضون ذلك تبت حكومة شارون إلى جمهورها الإسرائيلي خطاباً يتوخي تعويد هذا الجمهور على القبول بأن زمن الصراع مديد، وتهيبته لاحتمال الخسائر التي لا بد منها في مقابل المنافع التي تعده بالاستحواذ عليها. إنها حرب يشنها طرف مدجج بأفكك الأسلحة، ومتفلت من قيم البشرية المعاصرة، وغير عابئ بالشرعية الدولية وقرارات المجتمع الدولي. وهي حرب تشن ضد شعب بغير دفاعات. وقد جعل شارون من هذه الحرب سلسلة متصلة من أعمال التدمير والقتل، سلسلة تكاد تفتقر إلى هدف سياسي يتجاوز الهدفين الإجراميين: الفتك بالشعب الفلسطيني، وتحقيق حلم إسرائيل الكبرى.

لن يكف شارون عن تأجيج النوازع البدائية في المجتمع الإسرائيلي وتهيج مطامعه العدوانية. بل إن في سلوك شارون ما يظهر بوضوح عزمه على تأجيج النوازع البدائية، حتى لدى عدوه الفلسطيني، كي يمتلك الادعاء الزائف: عدوان بعدوان، ويسوغ به جرائمه. وغني عن البيان أن استمرار هذا الوضع لا يبقي أمام الشعب الفلسطيني سوى خيار المقاومة بأي وسيلة متيسرة، بما في ذلك الوسائل التي قد توجع الإسرائيليين، وتلحق الأذى بسمعة الفلسطينيين، في آن واحد. بكلمات أخرى، تسد حكومة شارون طريق التسوية؛ تسدها بالدم الفلسطيني والدم الإسرائيلي، وتحل تمتع المتعطشين إلى الدم والدمار محل تعقل المتعقلين، وتراكم مزيداً من

العقبات أمام أي بحث جاد عن تسوية تتبدل معها الصورة الدامية. وفي هذا، كما في غيره من العوامل التي تفعل فعلها في الصراع المزمن، ما يبقى المستقبل غامضاً وينذر بشتى المخاطر. ولئن افتنن كثيرون على جانبي الخندق بالقول إن شارون يعيد الصراع إلى مربعه الأول، فقد يكون في هذا القول ما هو سديد، إلا إنه لا يحمل الأمل بالخلاص الدائم لأي طرف. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)